المحاضرة الأولى :

الفصل الأول : نشأة وتطور النقود

(1) مقدمة :-

تعتبر النقود من بين أعظم الاكتشافات الاقتصادية التي توصلت إليها البشرية:

- فالنقود إذا احسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).

- والنقود إذا لم يحسن استخدامها لها الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجعه، فكثير من من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها كالتضخم والبطالة وضعف سعر صرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود.

ويمكن توضيح أهمية النقود من المنظور الاقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الاقتصاد الكلي على النحو الذي سيتم شرحه الآن.

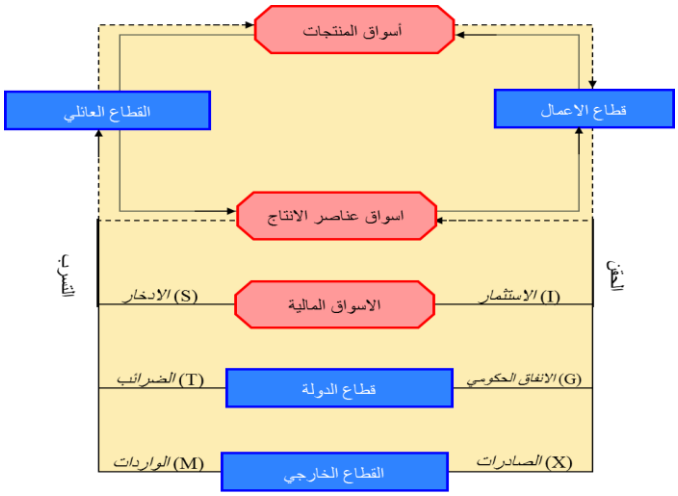

(2) تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود : -

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية. ويعتبر هذا التطور متأثرا بعنصرين، هما:

أ/ الزيادة في السكان.

ب/ التخصص وتقسيم العمل.

وفيما يلي نعطي فكرة موجزة ثلاثة مراحل توضح كيفية التلازم بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود:

❖ **مرحلة غياب التبادل الاقتصادي**

أ/ السكان: العدد محدود.

ب/ التخصص وتقسيم العمل: غير موجود (الاقتصاد المعيشي/اقتصاد الاكتفاء الذاتي).

ج/ عدم وجود فائض انتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي لا حاجة للنقود.

❖ **مرحلة التبادل الاقتصادي المحدود**

أ/ السكان: العدد متزايد.

ب/ التخصص وتقسيم العمل: أصبح موجودا (الانتاج للغير).

ج/ وجود فائض في الانتاج والحاجة للتبادل في السوق وبالتالي الحاجة للنقود.

(قمة هذه المرحلة الثورة الزراعية)

❖ **مرحلة التبادل الاقتصادي غير المحدود**

أ/ السكان: العدد أكثر تزايدا (الانفجار السكاني).

ب/ التخصص وتقسيم العمل: أصبح منتشرا (الانتاج للغير).

ج/ وجود فائض ضخم في الانتاج والحاجة للتبادل في أسواق أكثر اتساعا وبالتالي تزايد الحاجة لنقود أكثر تطورا.

(قمة هذه المرحلة الثورة الصناعية)

(3) نظام المقايضة :-

❖ **تعريف المقايضة :**

يقصد المقايضة التبادل العيني للسلع والخدمات والذي كان شائعا بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد. ويطلق على المقايضة تعبير نظام التبادل المباشر، حيث تتم مبادلة السلعة بالسلعة أو الخدمة، مثل:

- الأسماك مقابل الحبوب أو
- التبغ مقابل الثمار أو
- اللبن مقابل الملح أو
- الماشية مقابل أدوات الصيد
- أو أدوات البناء مقابل أي شيئ آخر

❖ **مساوئ نظام المقايضة :**

يمكن حصر المساوئ (العيوب) التي يتسم بها نظام المقايضة في النقاط التالية:

أ/ عدم توافق الرغبات أو ما يسمي بالتوافق المزدوج للرغبات.

ب/ عدم امكانية تجزئة بعض السلع.

ج/ عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة.

د/ تعدد الأسعار النسبية.

هـ/ تدني كفاءة التبادل.

مثال توضيحي لمشكلة تعدد الأسعار النسبية:

❖ بافتراض أن مجتمع ما تتوفر فيه ٦ سلع تتمثل في الآتي:

– الأرز	٥ أسعار
– السكر	٤ أسعار
– الزيت	٣ أسعار
– اللحم	٢ أسعار
– النسيج	١ سعر
– التبغ	

❖ يمكن استخدام الصيغة التالية لمعرفة عدد المعاملات المطلوبة لسلعة ما:

$$= \frac{ن\ (ن - ١)}{٢}$$

حيث أن (ن) هي عدد السلع المتاحة في السوق

(4) أنواع النقود : -

تعرف النقود (مقارنة بالمقايضة) بنظام التبادل غير المباشر. وتتمثل أنواع النقود (حسب تطورها التاريخي) في الآتي :

❖ **النقود السلعية :**

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل: سلعة القمح والذهب والفضة (النقود المعدنية) أى أنها وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية (يصدرها جميع أفراد المجتمع الذين يحوزون السلع).

❖ **النقود الرمزية :**

هي النقود المصنوعة من الورق أو النقود الورقية) والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية وانما تستمد قيمتها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل (يصدرها البنك المركزي).

❖ **النقود الائتمانية :**

وهي ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض (تصدرها البنوك التجارية). التي تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثلة في ما يعرف بالودائع الأولية و الودائع المشتقة.

❖ **النقود الالكترونية :**

تعرف بأنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل الكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الالكترونية المغنطة مثل بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية والشيكات الالكترونية.

(5) وظائف النقود :

يمكن حصر وظائف النقود في الآتي:

❖ **وسيط للتبادل :**

يعني قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشرة (النقود مقابل السلع والخدمات). ومن خلال استخدام النقود كوسيط للتبادل تم تحقيق العديد من المزايا: التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات، تخفيض تكاليف التبادل، تشجيع مزيد من التخصص في الانتاج وزيادته وتحسين جودته وتشجيع حرية الاختيار.

❖ **وحدة لقياس القيمة :**

تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات، حيث تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل. كذلك تساعد النقود في ابرام العقود ومسك الحسابات في صور نقدية ومعرفة ما حققته الشركات من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام.

❖ **مخزن للقيمة :**

تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان آخر وبأقل تكلفة مقارنة بالمقايضة. وبذلك تعد النقود وسيلة للادخار من أجل انفاقها في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية (وجود التضخم يضعف هذه الوظيفة).

❖ **معيار للمدفوعات الآجلة : -**

تسهل هذه الوظيفة عملية ابرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أى على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر. اضافة أن هذه الوظيفة تمكن من اقراض واقتراض قوة شرائية (ابرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوة الشرائية للنقود مستقرة (عدم وجود ظاهرة التضخم).

ملحوظة: يمكن تقسيم الوظائف الأربعة السابق ذكرها إلي وظيفتين:

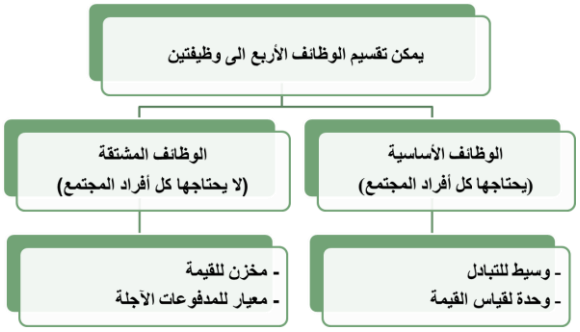

(5) خصائص النقود الجيدة : -

لكي تتصف النقود بالجودة فلابد أن تكون:

❖ **سهلة الحمل**

لابد للنقود أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل لأجل القيام بجميع في مختلف المناطق. وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة كما هو الحال في ظل نظام المقايضة أو النقود السلعية فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيط للتبادل، وان تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعة نسبيا.

❖ **غير سريعة التلف**

يجب أن تتمتع النقود بعدم القابلية للتلف حتي لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر.

- مثال الملح والحوم والفواكه (قابلة للتلف).
- مثال النقود المعدنية والورقية (غير قابلة للتلف).

❖ **قابلة للتجزئة :**

تتسم النقود الجيدة بقابليتها للتجزئة بحيث يمكن اصدارها في شكل وحدات كبيرة ومتوسطة وصغيرة.

- مثال الماشية في ظل نظام المقايضة والنقود السلعية (غير قابلة للتجزئة).
- مثال النقود الورقية والمعدنية والالكترونية (قابلة للتجزئة).

❖ **ذات مواصفات موحدة**

يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصية حتي تحظي بالقبول العام ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل. كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفة حتي يتم تفادي حدوث أي نوع من التزوير كما هو الحال بالنسبة للعملات المعدنية والورقية.

❖ **سهلة التمييز :**

يجب أن تتسم النقود الجيدة بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة كما هو الحال بالنسبة للعملات المعدنية والورقية.

انتهت المحاضرة الأولى.....

المحاضرة الثانية :

الفصل الأول : النظم (القواعد) النقدية

(1) مقدمة

تم في المحاضرة الأولي استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود:

- نظام المقايضة.
- أنواع النقود.
- وظائف النقود.
- خصائص النقود الجيدة

وقبل الخول في تفصيلات عن موضوع القواعد النقدية ، فلابد من التطرق لتعريف النقود. جرت العادة على تعريف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجلة ، شريطة أن يلقي قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع.

(2) تعريف النظام النقدي :

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي:

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة . وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي:

- النقود المتداولة في المجتمع.
- التشريعات والقوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها.
- الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود.

(تعريف النظام النقدي الدولي) : نفس تعريف المحلي باستثناء ان النقود دولية يعني من دول مختلفه والقوانين الدولية .

(3) دواعي نشأة النظام النقدي :

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية:

- ❖ الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيرا (سبب داخلي).
- ❖ اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي).
- ❖ ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة ولها مسئوليات تجاه المجتع وأهداف اقتصادية تسعي لتحقيقها ، مثل:
  - التنمية الاقتصادية.
  - استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.
  - التوظيف الكامل ومحاربة البطالة.
  - التوازان الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

(4) أنواع النظم النقدية :

وبصفة عامة عرفت البشرية نوعين من النظم النقدية: **النظام النقدي السلعي والنظام النقدي الورقي**، حيث سيتم الحديث عنهما أكثر تفصيلا فيما يلي :

➢ **النظام النقدي السلعي :**

- بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتيادل. وقد كانت سلعتي الذهب والفضة أوسع انتشارا وأكثر استخداما وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية.

- المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر باسم قاعدة الذهب يجد أنه مر بالمراحل التالية:

أ/ مرحلة نظام المسكوكات الذهبية.

ب/ مرحلة نظام السبائك الذهبية.

ج/ مرحلة نظام الصرف بالذهب.

د/ مرحلة نظام المعدنين.

- فيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها:

أ/ مرحلة نظام المسكوكات الذهبية : -

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة (ويطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه).
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلي القطر المعني.
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون.
- يحق لأي فرد تحويل النقود إلي ذهب وبالعكس.
- عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية.

ب/ مرحلة نظام السبائك الذهبية : -

لجأت معظم دول العالم إلي نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب. وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي:

- تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب.
- قيام البنوك المركزية باصدار عملة معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذى تم تحديده بالذهب.
- تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة.
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وانما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط.
- يقتصر حق تحويل العملات النقدية المتداولة إلي ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط.

ج/ مرحلة نظام الصرف بالذهب : -

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلي ذهب. وبذلك تشكل هذه العملات غطاءا لعملاتها بدلا عن الذهب. وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي:

- تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة أخري قابلة للتحويل إلي ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي.

- تحتفظ البنوك المركزية في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب والاحتياطي من الذهب. ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لأقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها.

د/ مرحلة نظام المعدنين : -

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين، هما الفضة والذهب وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل إلي أي من المعدنين. إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف بقانون جريشام Gersham's Law، حيث ينص هذا القاتون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق.

- **ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب :**

يعتقد الكثيرين بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية، وهي:

- تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب).
- استقرار أسعار الصرف (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب).
- إدارة النظام النقدي بصورة آلية (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية).
- استقرار مستوي الأسعار (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب).

- **النظام النقدي الورقي أو القانوني :-**

أ/ أسباب نشأة النظام النقدي الورقي: -

هناك العديد من العوامل التي أدت إلي التحول من النظام النقدي السلعي إلي النظام النقدي الورقي:

- في أوقات الأزمات والحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلي ذهب.
- فشل نظام قاعدة الذهب عن مجاراة التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.
- التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية (اليابان ودول الاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي سابقا والدول المستقلة حديثا).

ب/ تعريف النظام النقدي الورقي : -

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخري بمعني آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدي الجهاز المصرفي. وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلي ذهب.

ج/ أسس عمل النظام النقدي الورقي : -

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار في مستوي الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوي الذي يحقق ثباتا في المستوي العام للأسعار والمحافظة عليها.

- تحقيق الاستقرار في مستوي التشغيل ومحاربة البطالة. ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وانقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود).
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال:
  - ✓ اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات.
  - ✓ وضع سياسة جمركية للحد من الواردات.
  - ✓ استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية.
  - ✓ تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاصدار النقدي (التمويل بالعجز).

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي

يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة، إلا أنه يعتبر سلاح ذو حدين: إذ قد تستخدمه السلطة السياسية لدافع سياسي، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم. لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص، مثل:

- تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر).
- أن لا يتجاوز عجز الموازنة نسبة معينة (5٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي).

انتهت المحاضرة الثانية.....

المحاضرة الثالثة: البنوك

البنوك التجارية (1)

مقدمة :

يمكن القول بأن الحاجة المستمرة إلى تطوير النقود كانت سببا رئيسا في أنشاء وقيام مؤسسات تحل محل الأفراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وخلافها ,,,

بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزية , الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة وأمنها القومي , وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل :

- البنوك التجارية (التقليدية)
- المتخصصة (ليست في الكتاب ولكن تم أضافته من قبل الدكتور)
- الإسلامية
- المركزية
- الدولية

(2) مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

❖ **النظام المالي :**

يتكون النظام المالي من مجموعة العناصر التالية :

- **الأسواق المالية :** وقد وردت الإشارة إليها في المحاضرة الأولى , حيث تشمل سوق النقود (سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :
  - ✓ الأولية
  - ✓ الثانوية
- **المؤسسات المالية :** وتشمل نوعين من المؤسسات أ – المصرفية (البنوك) ب - المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين , الاستثمار المالي , الصرافة وخلافها).
- **الأدوات (الأصول) المالية :** وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) المالية .

❖ **وحدات الفائض :**

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تتملك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون)

❖ **وحدات العجز :**

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تتملك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون والمستثمرون).

❖ **الوساطة المالية :**

الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

❖ **قطاع البنوك (القطاع المصرفي) :**

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :

(3) **نشأة وتطور البنوك التجارية** :

تعود نشأة البنوك التجارية وانطلاق نشاطها إلى حقبة القرون الوسطى ,حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية:

✓ **قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية التالية :**

- تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبية) للتجار مقابل منحهم إيصالات أمانة .
- تقديم خدمات صرف العملات .
- تقديم القروض للآخرين .
- اكتشاف عملية خلق الائتمان عن طريق إصدار إيصالات بقيم نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .

✓ **حدوث أزمات مالية (حالات إفلاس وفشل عن سداد الالتزامات) بسبب أفراط وتوسع الصاغة في عملية خلق الائتمان , مما أدي للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الإيداع/ الصرف/ الإقراض/ الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة :**

- أنشى أول بنك تجاري في مدينة البندقية (ايطاليا) 1587م
- الثاني مدينة أمستردام (هولندا) 1609م

✓ **توالى بعد ذلك أنشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم وأصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم**

وتتحدث بعد المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين , حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمو رابي .

(4) **وظائف البنوك التجارية** :

وتنحصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التالية :

★ ***قبول الودائع :***

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات التي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري, وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

1) **الودائع تحت الطلب (الجارية):**

(لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات) .... يلجأ لاستخدامها أصحاب الرواتب من الشركات لدفع للموظفين لديها (الدخل المتوسط)

2) **الودائع لأجل أو زمنية (الثابتة):**

(يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات) ... يلجأ إليه أصحاب الدخول العالية في المجتمع .

3) **الودائع الادخارية :**

(يتحصل على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات) ... يلجأ لها أصحاب الدخول المنخفضة في المجتمع ..

✶ ***تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية :***

وتشمل الأتي :

- **القروض قصيرة الأجل :** ويتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنة .

(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة).

- **القروض متوسطة الأجل :** يتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمسة سنوات . (يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة).
- **السحب على المكشوف :** وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (الزبون) بالسحب من حسابه الجاري حتى وأن كان هذا الحساب لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر) . (عائد للبنك في شكل سعر فائدة على السحب المكشوف) .

✶ ***خصم الأوراق التجارية :***

ويشمل ذلك خصم الأوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :

- ✓ خصم الكمبيالات (قيمة معاملات التجارية بشرط قبل تاريخ الاستحقاق , بسعر خصم)
- ✓ خصم السندات (الحكومية أوالتي تصدرها الشركات والمؤسسات)

✶ ***تقديم الخدمات المالية :***

ويشمل ذلك الأتي :

- **إصدار خطابات الضمان :**

(تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة , ضمان عقود المناقصات) .

مثال : جامعة الملك فيصل تطرح مناقصة ما ومن شروط المناقصة خطاب من البنك يضمن فيه السداد عن المتقدم للمناقصة والتعهد بالسداد في حال تعثر عنه العميل ومن المعروف أن البنوك لا تعطي هذا النوع من الضمان إلا لعملاء معينين (الثقة). (معاملات داخلية / محلية)

➢ **إصدار خطابات الاعتماد المستندية :**

(لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية).(معاملات خارجية / دولية)

أيضاً يقدم البنوك الخدمات التالية :

- ✓ **إصدار الشيكات (الاعتيادية والمصرفية والسياحية)**
- ✓ **القيام بعمليات الوكالة مثل سداد الفواتير.**
- ✓ **تقديم خدمات الصرف**
- ✓ **تقديم خدمات التحويلات المالية**
- ✓ **تقديم خدمات الاستثمارات المالية**
- ✓ **تقديم خدمات الحزن الآمنة .... (غرف بالبنك للخزن تؤجر برسوم للعملاء لتخزين المجوهرات)**
- ✓ **تقديم خدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع).**

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة)

✶ **خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) :**

يتبع المحاضرة الرابعة نظرا لأهمية هذه الوظيفة .....

ملاحظة :

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي:

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة.
- عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم).
- عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) - الفائدة المدينة (المدفوعة للغير)

(5) تعريف البنوك التجارية :

هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية .

وتعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم بإعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية.

انتهت المحاضرة الثالثة.....

المحاضرة الرابعة

(الفصل الثاني-البنوك) : *البنوك التجارية-2*

(1) مقدمة:

- تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل ، عدا وظيفة واحدة ألا وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل.
- تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض.
- تستطيع البنوك التجارية التأثير على أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

(2) مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان) ، ومنها مايلي:

أ- الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية):

- ✓ عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه، وذلك بغرض مجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى).
- ✓ عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير.
- ✓ يقوم البنك التجاري من جانبه - **اختياراً** - بتحديد هذه النسبة ، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العملية اليومية.
- ✓ يسمى الاحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول.

ب- الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي):

- عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها -**إجبارياً** - من جملة ودائعه الجارية.
- لا يدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لديه.
- تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظة بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيولة، خصوصاً في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص.
- يسمى الاحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني.

ت- الودائع الأولية :

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جارية لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي تم إيداعها.

ث- الودائع المشتقة:

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الاحتياطي القانوني منها، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصهم ،

وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءاً كبيراً من مبلغ الوديعة الأولية. ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجياً إلى أن يؤول إلى الصفر.

ج- التسرب النقدي:

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات والمؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق.

ح- طباعة النقود وخلق النقود:

- **طباعة النقود :** تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها بإحداث زيادة حقيقية في عرض النقود، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية جديدة (ضخ كميات إضافية من العملات).
- **خلق النقود :** يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها بإحداث زيادة حسابية (ليست حقيقية) في عرض النقود، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة.

(3) عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية : (يعتبر جانب فني بحت)

أ/ الافتراضات:

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضات التالية:

1) أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد.
2) التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي احتياطيات أخرى.
3) تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد **الإقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الاحتياطيات القانونية مع حجم الودائع الأولية** (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي الصفر).
4) تَقَدُّمْ العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين ، الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي.

ب/ مثال تطبيقي:

- **بإفتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي . وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأةً ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) باعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:**
- **يحتفظ بجزء من هذه الوديعة كإحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20٪).**
- **بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر.**

❖ وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

ميزانية البنك التجاري(A)

الخصوم		الأصول	
10,000	وديعة	2,000	احتياطي قانوني
		8,000	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي:

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعى مفرح.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلاً من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).
- بافتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره ، حيث يحتفظ بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20٪) ومن ثم تكون لديه القدرة على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر.
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) علي النحو التالي:

ميزانية البنك التجاري(B)

الخصوم		الأصول	
8,000	وديعة	1,600	احتياطي قانوني
		6,400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي:

- أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعى الدوسري.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلاً من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).
- بافتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره ، حيث يحتفظ بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20٪) ومن ثم تكون لديه القدرة على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر.

➢ وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) علي النحو التالي:

ميزانية البنك التجاري (C)

الخصوم		الأصول	
6,400	وديعة	1,280	احتياطي قانوني
		5,120	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي:

➢ أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5,120) لمواطن آخر يدعى الدوقان.

➢ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلاً من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طريقة الميزانية).

ميزانية البنك التجاري (D)

الخصوم		الأصول	
5,120	وديعة	1,024	احتياطي قانوني
		4,096	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي:

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4,096) لمواطن آخر يدعى العرفج.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلاً من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طريقة الميزانية).
- وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع.

ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية علي النحو التالي:

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10,000	2,000	8,000
بنك (B)	8,000	1,600	6,400
بنك (C)	6,400	1,280	5,120
بنك (D)	5,120	1,024	4,096
.....	.....	.....	.....
بنك (Z)	0	0	0
المجموع (تركم)	50,000	10,000	40,000

- يتضح مما سبق أن تراكم مبلغ الوديعة الأولية بلغ 50,000 ريال سعودي ، الأمر الذي يعني أن هذه الوديعة تضاعفت خمس مرات بسبب تكرر (إعادة تدوير) الودائع المشتقة بصورة تناقصية.

(4) حساب مضاعف النقود ويقسم إلى :

(أ) مضاعف النقود البسيط:

مضاعف النقود : عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بفرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية:

$$\text{(أ) مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

❖ **مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط :**

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية:

- **الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال.**
- **نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10٪.**

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية:

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

$$= \frac{1}{\%10} \times 80,000$$

$$= 10 \times 80,000 = 800,000$$

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود).

(ب) مضاعف النقود المركب:

مضاعف النقود البسيط لا يعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قرباً من الواقع فلابد أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلباً على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود:

1 - وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية.

2 - وجود نسبة من التسرب النقدي.

وبأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية:

$$\text{(ب) مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني + نسبة الاحتياطي الخاص + نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

❖ مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب :

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية:

- **الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال.**
- **نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5٪.**
- **نسبة الاحتياطي الخاص حددت بـ 8٪.**
- **نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12٪.**

وبالتعويض في معادلة المضاعف المركب نحصل على النتائج التالية:

$$\text{(ب) مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني + نسبة الاحتياطي الخاص + نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

$$= \frac{1}{\%5 + \%8 + \%12} \times 80,000$$

$$= 4 \times 80,000 = 320,000$$

(كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف -أيضاً العلاقة عكسية).

انتهت المحاضرة الرابعة.....

المحاضرة الخامسة

(الفصل الثاني-البنوك) : البنوك التجارية-3

(1) مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) لدى البنوك التجارية , وكما سبقت الإشارة في هذا السياق ، تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفة.
- خلصنا في المحاضرة السابقة إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه من الودائع أضعافاً متعددة ، وذلك بسبب قدرته على اشتقاق وإعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد مالية لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الاقتصاد (المستهلكين والمستثمرين).
- في هذه المحاضرة سيتم التركيز على قضية هامة للغاية تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك التجارية ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري . ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع. ملاحظة:وظيفة خلق النقود خاصة بالبنوك التجارية.

(2) مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

1) الموارد : -

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد , ولذلك تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي) .

وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين:

أ- **الموارد الذاتية:** وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه , ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال.

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10٪ إلى 15٪ من جملة موارد البنك التجاري).

ب- **الموارد غير الذاتية:** وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجارية/الثابتة/الادخارية) , كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية).

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 85٪ إلى 90٪ من جملة موارد البنك التجاري).

2) الاستخدامات:

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري, فعملية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير المحاسبي).

وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة:

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى , وفي هذه الحالة يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك , فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري.

ب- توظيف يحقق ربحية عالية:

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75٪) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح ، مثل :

- توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح).
- إقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن).
- استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح).

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة بالمخاطر , فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر.

3) التعارض بين الربحية والسيولة :

قضية التعارض بين الربحية والسيولة - وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجارية - تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة .

ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي:

أ - **أصحاب الموارد غير الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر).

ب - **أصحاب الموارد الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية ، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر.

هذا التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي:

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة

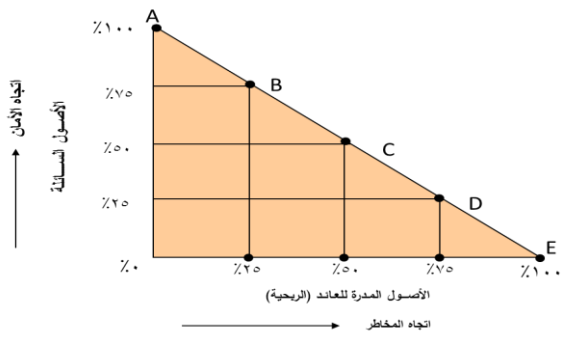

التوضيح كما يلي : -

النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100٪). وفي نفس الوقت ، يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان . فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك.

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة

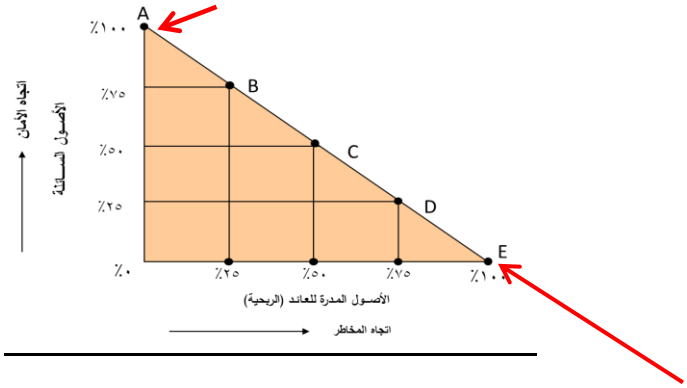

النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100٪) وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر . فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين.

- **النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغليب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75٪ سيولة) على حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25٪ ربحية). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.**
- **النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين ، لكن مع تغليب مصلحة الملاك من جانب (75٪ ربحية) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25٪ سيولة). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.**
- **السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ . وهو ما يتحقق فقط عند النقطة (C) في الشكل.**
  فعند هذه النقطة تحديداً ، يتساوي نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50٪ سيولة) مع نصيب الملاك تماماً (50٪ ربحية).

★ ملاحظات هامة :

نخلص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي:

- ✓ أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).
- ✓ أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن استمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع وأموال الدائنين).
- ✓ وبما أن هناك مقولة ترى أن السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم/المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول/الموجودات)، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري ، لا سيما وأن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركز المالي للبنك.

(3) مكونات ميزانية البنك التجاري

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* الودائع – ودائع جارية – ودائع لأجل – ودائع ادخارية * الاقتراض من الغير – قروض من البنوك التجارية – قروض من البنك المركزي * رأس المال – أسهم ممتازة – اسهم عادية * الاحتياطي (أرباح غير موزعة)	* النقدية (السيولة) – الاحتياطي القانوني – السيولة الداخلية * محفظة الاوراق المالية – أسهم – سندات وأذون خزانة •منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد - مؤسسات * الاستثمارات المباشرة – صناعية – زراعية – خدمية * الأصول الثابتة

(4) إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري ، فلابد من القيام بالمهام التالية:

1 - إدارة سيولة البنك.

2 - إدارة رأس مال البنك.

3 - إدارة أصول/موجودات البنك.

4 - إدارة خصوم/مطلوبات البنك.

5 - إدارة مخاطر البنك.

(تفاصيل أوفى عن الاعتبارات المتعلقة بإدارة هذه الجوانب الخمسة موجودة بالكتاب).

(5) معايير نجاح البنوك التجارية

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها, وهذه المعايير تشمل الآتي:

1 - استقرار السيولة.

2 - الربحية.

3 - االتسويق.

(تفاصيل أوفى عن هذه المعايير الثلاثة موجودة بالكتاب).

انتهت المحاضرة الخامسة.....

المحاضرة السادسة :

الفصل الثاني :البنوك

البنوك المتخصصة

(1) مقدمة :

- جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخرة نسبيا (تقريبا في أوائل القرن العشرين) مقارنة بنشأة البنوك التجارية (في القرون الوسطي).
- السبب الرئيسي للتفكير في انشاء بنوك متخصصة هو أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجارة (الداخلية والخارجية)، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية المتعددة.
- هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه حرمان قطاعات اقتصادية هامة وحيوية من التمويل المصرفي مثل: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي والقطاع العقاري.
- المعلوم أن القطاعات السابق الإشارة إليها تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية وتحتاج حسب طبيعتها إلي نمط من التمويل طويل الأجل وهو ما لا توفره لها البنوك التجارية.
- تطور وانتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما تحصلت الدول المستعمرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي، حيث وجدت الغالبية العظمي من هذه الدول أنها مطالبة بتحقيق معدلات متسارعة من التنمية الاقتصادية وصولا لإستقلالها الاقتصادي والتخلص من تبعيتها لاقتصاد الدول المستعمرة (اقتصاد الدولة الأم).
- تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الاقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية هو انشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومة من تمويل البنوك التجارية (الزراعي، الصناعي والعقاري).
- طالبت هذه الدعاوي أيضا أن تتولي الدولة زمام المبادرة في هذا الاتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها. ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنمية وفي الغالبية العظمي من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدولة (للقطاع العام).

(2) تعريف البنك المتخصص :

اعتمادا على الخلفية التاريخية التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصة، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي:

البنك المتخصص هو مؤسسة مالية وسيطة تسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد يكون تحقيق الربح من ضمن أهدافه. ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله والاستدانة من المؤسسات المالية الأخري لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاع الذي يتخصص في تمويله، علما بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجارية من الجمهور.

(3) **أنواع البنوك المتخصصة** :

➢ البنوك الزراعية

تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظرا لأن الغالبية العظمي من الدول النامية يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول. وفيما يلي استعراض لبعض الاعتبارات المتعلقة بالبنوك الزراعية:

(أ) تعريف البنك الزراعي :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وفي الغالب تعطي البنوك الزراعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمي في هذا القطاع، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من امكانية الوصول إلي التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية.

(ب) خصائص البنك الزراعي :

يتسم البنك الزراعي بالخصائص التالية:

- ❖ منح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار في المشروعات الجديدة (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمة.
- ❖ منح التمويل قصير طويل الأجل لتوفير متطلبات التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة.
- ❖ يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الارشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق والتخزين.
- ❖ يتركزالانشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعية في المناطق الريفية (بالقري) لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة من المزارعين.

➢ البنوك الصناعية :

(أ) تعريف البنك الصناعي

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع الصناعي. وفي الغالب، تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (أصحاب الصناعات الصغيرة)، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمي في هذا القطاع، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من امكانية الوصول إلي التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية. ويعول على البنوك الصناعية في احداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات التربط/التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي).

(ب) خصائص البنك الصناعي

يتسم البنك الصناعي بالخصائص التالية:

- ❖ يمنح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار (اقتناء الأصول لاغراض الانتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة.
- ❖ يمنح التمويل قصير طويل الأجل لغرض التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة.

- ❖ يمنح التمويل للجهات البحثية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لاجراء البحوث والدراسات التي تؤدي إلي تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة.
- ❖ يتركزالانشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة من المصنعين.

➢ البنوك العقارية :

(أ) تعريف البنك العقاري :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع العقاري في المجال السكني أو في المجال غير السكني (للاغراض التجارية). وفي الغالب، تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محددوة الدخل من الموظفين والعمال، بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها. وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في انشاء مشروعات البنيات الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق استثمارية) مع مؤسسات مالية أخري.

(ب) خصائص البنك العقاري :

يتسم البنك العقاري بالخصائص التالية:

- ❖ يمنح التمويل طويل الأجل بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الاستغلال الاستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أوالزراعي.
- ❖ تمنح التمويل قصير الأجل بهدف الصيانة واعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني، تجاري، صناعي. زراعي).
- ❖ أصبحت البنوك العقارية مؤخرا تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكة لها عن طريق انشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو انشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجعات السياحية وخلافها من المباني للاستخدامات الأخري.

➢ بنوك الاستثمار :

(أ) تعريف بنك الاستثمار :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة بدرجة كبيرة في مجال الاستثمار المالي وتسمي أيضًا ببنوك الأعمال. المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع، ولكنها تعمل في مجال الوساطة في الأسهم وشراء السندات (الحكومية وغير الحكومية)، وتكوين محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية. وعلى صعيد آخر، المعروف عن بنوك الاستثمار بأنها لا تقدم القروض المختلفة. ومن حيث مواردها، تعتمد بنوك الاستثمار بصفة أساسية على حجم رأس مالها، وإن احتاجت إلى السيولة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية.

(ب) خصائص بنك الاستثمار:

يتسم بنك الاستثمار بالخصائص التالية:

- ❖ تنشط هذه البنوك في السوق الأولية (سوق الإصدار) والسوق الثانوية (سوق التداول). ولذلك تعتبر هيئة السوق المالية هي مرجعية بنك الاستثمار.
- ❖ تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الاستثمار المالي.
- ❖ تركز في تعاملاتها على فئة محدود (فئة هي رجال الأعمال) وتتواجد في المراكز الحضرية الكبيرة (العواصم المالية). والمعروف عنها أنها محدودة الانتشار الجغرافي (ليست لديها فروع كثيرة).
- ❖ تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات والدمج والاستحواذ والخصخصة.

(4) **البنوك الشاملة**:

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري والبنك المتخصص، وذلك من خلال الاستعانة بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي:

البنك الشامل هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل كافة الأنشطة الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة والخدمات)، فضلا عن قيامه بتقديم شتي أنواع الخدمات المصرفية. فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة معا. ولذلك، يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلي جانب اعتماده على ودائع الجمهور.

انتهت المحاضرة السادسة.....

المحاضرة السابعة : الفصل الثاني / البنوك :

البنوك الإسلامية (1)

(1) مقدمة

- تعتبر البنوك الاسلامية من المؤسسات المالية حديثة النشأة والتي لها طبيعة خاصة ومميزة، نظرا لكونها تلتزم بتعاليم الدين الإسلامي.
- حتي تكتسب البنوك صفة كونها إسلامية، فلابد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (عملياتها التشغيلية) مع مبادي الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمدة أساسا من الكتاب والسنة النبوية واعمال القياس والاجتهاد.
- بناءً على ما سبق ذكره، تعتبر صيغ المعاملات الإسلامية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة أخري.

(2) نشأة وتطور البنوك الإسلامية

مرت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في شكلها الحديث بثلاثة مراحل رئيسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

➢ مرحلة المبادرات الفردية :-

شهدت هذه الفترة انطلاق المبادرات التالية:

- ✓ مبادرة انشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1940 بماليزيا.
- ✓ مبادرة ثانية لإنشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1950 في الباكستان.
- ✓ مبادرة ثالثة بنوك الادخار المحلية (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 مصر بميت غمر (محافظة الدقهلية).

المبادرات الثلاثة لم يكتب لها الاستمرار طويلا، فعلي سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الادخار الملحية تم وقف مسيرتها لأسباب سياسية انتهت باستيلاء الدولة عليها وتحويلها إلي بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي.

➢ مرحلة العمل المصرفي الجماعي : -

سبقت هذه المرحلة عقد اجتماع لوزراء مالية الدول الإسلامية والذي تم فيه عرض أوراق علمية تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي. وبعد ذلك شهدت هذه لفترة التطورات التالية:

- ✓ العام 1975: انشاء بنك التنمية الإسلامي (جدة) بالمملكة العربية السعودية وكذلك انشاء بنك دبي الاسلامي بدولة الأمارات العربية المتحدة، علما بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص.
- ✓ العام 1977: انشاء بيت التمويل الإسلامي في دولة الكويت.
- ✓ العام 1978: انشاء بنك فيصل الاسلامي السوداني (السودان) وثم انشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل: مصر، تركيا، البحرين، الاردن.

➢ مرحلة انتشار البنوك الإسلامية : -

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي:

- ✓ العام 1980: انشاء بنك باسم بان أمريكا الاسلامي في الأرجنتين.

- ✓ العام 1982 : انشاء بنك باسم بيت التمويل الاسلامي في انجلترا.
- ✓ من العام 1983 : شهدت هذه المرحلة انتشارا واسعا للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية. وتشير احصائيات عام 2012 إلي وجود 450 بنك وشركة إسلامية في أكثر من 90 دولة

وتتسم بالآتي:

- ⇦ يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلي حدود 3 ترليون دولار في 2015.
- ⇦ 34 ٪ من اجمالي أصولها في الخليج.
- ⇦ أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام شامل، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع.

(3) المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية

توجد ثلاثة مبادئ هامة تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية. وتتمثل هذه المبادئ في الآتي:

- **تحريم التعامل بالربا:** بمعني تحريم التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاءا. وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية (البنوك التقليدية).
- **تحريم الغرر:** بمعني تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلامية مع الغير.
- **اباحة المشاركة في الربح ةالخسارة** (المشاركة في المخاطر) استنادا على القاعدة الفقهية التي تنص على الغنم بالغرم أو الضمان بالخراج.

(4) صيغ المعاملات الإسلامية

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلي أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعة عدد من العقود المخصصة لمجالات واستخدامات مختلفة. وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعة:

❖ صيغ المشاركات (الشركات) :

يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود، تشمل:

- عقد المشاركة.
- عقد المضاربة.
- عقد المزارعة.
- عقد المساقاة.

فيما يلي شرح موجز لكل نوع من أنواع هذه العقود:

(أ) عقد المشاركة :

- وهو عقد مشاركة في المال (مال + مال)، بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من من رأس المال لا يشترط التساوي في الأنصبة بين أطراف الشراكة. وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعة بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخسارة.

- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة من الشركاء. وفي التطبيق العملي يوجد نوعين من المشاركة:
  - ✓ **أولهما:** المشاركة الدائمة وهي التي تظل فيها أنصبة أطراف المشاركة ثابتة ولا تتغير.
  - ✓ **ثانيهما:** المشاركة المتناقصة أوالمنتهية بالتمليك. وهي التي يقوم بموجبها أحد أطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجيا حتي يخرج الشريك الذي باع نصيبه وتؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر.

(ب) عقد المضاربة :

- وهو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة فى تشغيله واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبرة فى العمل أو تشغيل الأموال فى الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال + عمل).
- يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالاً يستثمره له والربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة فى الربح وليس من رأس المال. أما الخسارة فإن حدثت، فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل فى المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل فى عمله على نحو تسبب فى تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه ذلك فهو يضمن تلك الخسارة التى تحققت ولا شئ على رب المال.
- **يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة شريكا بالعمل (مضارب) أو العكس.**
- **في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة:**

- أولهما: المضاربة المقيدة:

وبموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة.

- ثانيهما: المضاربة المطلقة:

وبموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة.

(ج) عقد المزارعة :

- وهو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صالحة للزراعة (مال + أرض). ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى مَن يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما، على أن يتحمل الطرفان المخاطر
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا في المزارعة على النحو التالي:
  - **الطرف الأول:** يُمَثِّله البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.
  - **الطرف الثاني:** يُمَثِّله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل.

(د) عقد المساقاة :

- تُعتَبر المُساقَاة نوعًا متخصِّصًا من "المشاركة" في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان + تمويل لعمليات الري). والبنك الإسلامي يمكن أن طرفا شريكا في عقد المساقاة على النحو التالي:

- **الطرف الأول:** يُمَثِّله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب، أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي؛ لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن ثَمَّ إدارة مشروعات المياه والري.

- **الطرف الثاني:** يُمَثِّله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار.

❖ صيغ البيوع :

يندرج تحت هذه الصيغ ثلاثة أنواع من العقود، تشمل:

- عقد بيع المرابحة.
- عقد بيع السلم.
- عقد بيع الاستصناع.

فيما يلي شرح موجز لكل نوع من أنواع هذه العقود:

(أ) عقد بيع المرابحة :

- **يقوم هذا العقد أساسا على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط، حيث أن عقد شراء السلعة المبيعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشترى على تلك الزيادة وهى تمثل ربح البنك فى هذه الصفقة (سلعة مقابل مال).**
- **المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر (صاحب السلعة)، حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذى يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالى الذى يتحمله العميل أو الزبون (المشترى).**
- **في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين:**

- **أولهما:** البيع المطلق (العادي)، حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها.

- **ثانيهما:** البيع للآمر بالشراء، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذا العميل في شرائها. وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لديه لكى يحضر لاستلامها. وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائى الذى بموجبه تنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى العميل، ويترتب على ذلك التزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الاتفاق عليها.

(ب) عقد بيع السلم :

- عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف، وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشترى ولكن وجودها ممكن فى الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح والأرز والذى لم يأت بعد وقت حصاده وجمعه، على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد. فعقد السلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع). ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التى تهدف فى المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة).
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها.

(ج) عقد بيع الاستصناع :

- وهو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها. وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التى تتم على هذه الصورة فى عالمنا اليوم، ويتم تسليم السلعة فى زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفى العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعة (تصنيع سلعة مقابل مال).
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو انتاج سلعة معينة لصالح عميله (المشتري) في مقابل ربح معلوم.

❖ صيغ الاجارة أو التأجير :

- عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية. وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها فى ملكية البنك (تقديم منفعة مقابل مال). أى أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقبة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذى استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك فى خلال مدة معلومة هى مدة الإجارة للأصل.
- بانتهاء المدة يعود الأصل إلى مالكه والذى يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أى جهة أخرى، وهو ما يعرف بأسلوب الاجارة العادية أو التشغيلية.
- كما يجوز لمالك الأصل يبيعه سواء للجهة المستأجرة للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى، وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهى بالتمليك.

❖ صيغ الديون :

- وتنحصر في عقد القرض الحسن، وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح.
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في اطار حزمة من العقود أو من باب المسئولية الاجتماعية لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي.

(5) تعريف البنك الإسلامي

❖ تأسيسا على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيله حول صيغ المعاملات الإسلامية، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي:

البنك الإسلامي هو مؤسسة وساطة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم بصفة أساسية علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

انتهت المحاضرة السابعة.....